ارادية، أو مفروضة، تستوعب التناقضات في «وحدة المصلحة الاستراتيجية»، وامّا عبر هيمنة عسكرية ـ سياسية تلغي هذا التناقض، من خلال المطابقة ما بين «وحدة الجغرافيا الطبيعية» و«وحدة السلطة التي تمارس عليها»(٥).

على ان الاقليمية السورية، في ابعادها الجيو ـ استراتيجية، حاولت تخطي هذا الوضع من خلال الايديولوجيا العروبية. فمبدأ الوحدة العربية، كاطار متكامل، رفد شمولية الجيو ـ استراتيجي، وشكّل، بالتالي، المستوعب النظري الذي احتوى خصوصيات وجزئيات الجغرافيا السياسية في وحدة التركيب العروبي، وتخطّى كيانية الدول والحركات السياسية في مركزية المنطلقات والاهداف والانتماء القومي الواحد(٦). وفي مثل هذا الحال، ذابت «الحدود القطرية» المتعددة في الحدود القومية، واصبحت الاستراتيجيات القطرية عناصر مترابطة في اطار الاستراتيجية القومية الجامعة.

هكذا اعطى «التكامل الوحدوي» التكامل الجغرافي بعداً قومياً، واعطى الممارسة السياسية، وربما العسكرية، «شرعية» قومية، بشكل انتفى معه التناقض بين «المدى الحيوي» لقطر، والسيادة الوطنية لقطر آخر. وترتّب على هذا المعطى اعتباران ايديولوجيان: الاول، اعتبار الظاهرة الكيانية، جغرافية وحدوداً، كيانات سياسية وانظمة، قوى وسياسات، واقعاً ظرفياً طارئاً يزول بمقدار ما تقترب من الهدف الوحدوي الجامع. والثاني، رفض الاساس المتعارف عليه في العلاقات الدولية على صعيد التمايز الكياني في اطار الحدود الجغرافية للدول العربية والنظام السياسي والسيادة الوطنية، كونه يكرّس، رسمياً، «واقع التجزئة» ويتناقض مع النزوع المطلق الى وحدة الامة(٧).

وفي مجال الترجمة العملية لهذه الجدلية، رأت سوريا نفسها «المقياس» الذي تحدّد على اساسه هوية القوى والانظمة العربية وانتماءاتها؛ كما هي «مقياس» التعامل والالتزام الوطني والقومي للعروبة. وهذا يعني ان سوريا تعتبر تقويمها الواقع العربي هو الاطار الصحيح، وكذلك توجهها السياسي الذي يستمد «شرعية» قومية لا غبار عليها؛ وبالتالي يغدو التحليل والمتطلبات السورية الاساس الصالح في كل استراتيجية عربية(٨). ولم يكن بالامر المستغرب ان توصف القضية الفلسطينية، في هكذا مقياس، على انها مشكلة عربية عامة لا تجد حلاً ثابتاً ودائماً لها الّا في اطار «استراتيجية عربية مشتركة»(٩).

بيد ان هذا «الدور الاستثنائي»، وان كان طموحاً عروبياً زائداً، الّا انه رتبّ، بالمقابل، «صعوبات استثنائية» عملية. ولا ريب في ان الصعوبة الاستثنائية الاولى نشأت من تأرجح الفهم السوري في ضوء جدلية الاقليمي ـ القومي، ما بين الواقع العربي القائم والاهداف العربية المبتغاة. من الممكن، طبعاً، ان نجد، بدءاً من العام ١٩٧٤، مظاهر لا تحصى لهذا التأرجح، الّا ان ما يلفت النظر، حقاً، انه على الرغم من ستار الايديولوجية العروبية، التي ظلت قائمة، على الاقل من الناحية الرسمية، اتبعت دمشق سياسة براغماتية،، تناسبت مع لون من العروبة، كان الامير فيصل نادى به في عشرينات القرن الحالي. صحيح ان دمشق عادت الى المطالبة بوحدة عربية جامعة، لأنها، حسب الفهم السوري، «لا ترتبط بظرف معين، وليست رغبة طارئة، انما هي رسالة»(١٠)، لكن الاسد، البراغماتي بطبيعته، لم يكن ينظر الى الصومال، مثلاً، على انها تقع في اطار مصالح وطموحات وقدرة السياسة الاقليمية السورية، وانما كان «المدى الحيوي» هو ذلك الذي يقع، بالضبط ، بين الدولة السورية «المصغرة» وبين حلم «الوحدة» العريض، حيث ظهرت في الوسط بلاد الشام، كمنطقة ذات سمة جغرافية ـ تاريخية وسياسية متميزة، لسوريا فيها مصالح اقليمية سعت الى تحقيقها.